

الآثار الاقتصادية للإرهاب على المستوى الدولي

يتناول هذا المبحث أهم الآثار الاقتصادية التي انعكست على الاقتصاد الدولي بعامه بسبب الأحداث الإرهابية التي حدثت على المستوى الدولي، وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وذلك من خلال استعراض عدد من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية.

١ - ١ الأثر على البطالة

لقد كان لفقدان الأمن الاقتصادي الدولي ومع تزايد المخاوف، وآثار الإرهاب ومكافحته على المستوى الدولي، أثر واضح في تزايد معدلات البطالة في معظم دول العالم؛ حيث ارتفع معدل البطالة في الدول الرئيسية المتقدمة من ٥,٩% عام ٢٠٠١م إلى ٦,٥% عام ٢٠٠٢م، وتشير التقديرات الأولية إلى توقع استمرار ارتفاع هذه المعدلات في معظم الاقتصادات العالمية عام ٢٠٠٣م، جدول رقم (١ - ١)، بل إن معدلات البطالة الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية قد استمرت في الارتفاع بشكل أسرع مما توقعه خبراء الاقتصاد؛ حيث بلغت خلال شهر يونيو ٢٠٠٢م ٦,٤% وهو أعلى مستوى للبطالة في أمريكا منذ تسع سنوات، ولعل من أبرز الآثار الاقتصادية التي تنتج عن البطالة:

١. توقع المزيد من الانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي.

٢. انخفاض معدلات الإنفاق الاستثماري.

٣. اتجاه الاقتصاد نحو المزيد من التباطؤ ومن ثم الركود.

٤. العديد من المشكلات السياسية والاجتماعية.

جدول رقم (١-١)

معدلات البطالة العالمية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ م (نسب مئوية)

المنطقة الاقتصادية ٢٠٠١ ٢٠٠٢ ٢٠٠٣

الاقتصادات الرئيسية المتقدمة ٩,٥ ٦,٨ ٦,٨

الاتحاد الأوروبي ٤,٧٧,٠٠٧,٨

منطقة اليورو ٨,٨٨,٣٨,٠٠

الولايات المتحدة الأمريكية ٨,٨٤,٢٥,٦

اليابان ٥,٥٥,٤٥,٠٠

ألمانيا ٨,٨٨,٢٧,٨

فرنسا ٩,٠٠٨,٨٨,٦

المملكة المتحدة ١,٢٥,٤٥,٥

كندا ٢,٦٧,٦٧,٧

× - توقعات صندوق النقد الدولي.

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠٠٣ م.

وعلى المستوى القطاعي فقد حدث تسريح للآلاف من العمال؛ حيث بلغ حجم تسريح العمال في قطاع النقل الجوي وحده في الأسبوع الأول التالي لهجمات الحادي عشر من سبتمبر نحو ١٠٠ ألف وظيفة، علاوة على أن عملاقة صناعة الطائرات (شركة بوينج) أعلنت الاستغناء عن ثلاثين ألف موظف يمثلون ثلث العاملين في قطاع تصنيع الطائرات المدنية بالشركة، وتوقع « جوردون بيتون » رئيس شركة كونتيننتال أن يفقد ما بين ١٠٠ - ٢٠٠ ألف موظف يعملون بشركات الطيران وظائفهم بسبب أحدث سبتمبر وتداعياتها، كما توقع عدد من المحللين أن تتجاوز خسائر قطاع النقل في الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ سبعة عشر مليار دولار، وقد ذكرت وزارة العمل الأمريكية أن قطاع التصنيع وحده قد فقد ٢,٦ مليون وظيفة خلال العامين اللذين تليا هجمات الحادي عشر من سبتمبر .

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٠٢م بحوالى (٥٣٧) مليار دولار، أي ما نسبته ٢٧٪ عن مستواها عام ٢٠٠١م، وشهدت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا النسبة الأكبر من هذا الانخفاض جدول رقم (٢-١)؛ حيث بينت إحصائية لوزارة التجارة الأمريكية في ٦ / ٢٦ / ٢٠٠٢م أن الاستثمارات الأجنبية الإجمالية تراجعت للعام الثاني علي التوالي بنسبة تزيد على النصف، حيث تراجع إجمالي الاستثمارات العالمية في الولايات المتحدة بنسبة ٦٤٪ لتصل إلى (١، ١٤٧) مليار دولار أمريكي، وذكرت الإحصائية أن التراجع في الإنفاق الاستثماري في عام ٢٠٠٢م يمكن إرجاعه إلى عدد من العوامل المتشابكة والتي من أهمها:

١. سيادة حالة التوتر وعدم اليقين في أوساط المستثمرين الناتجة عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتأثيرها في إلغاء أو تأجيل اتخاذ الكثير من القرارات الاستثمارية.

٢. الضعف المستمر في الاقتصاد الأمريكي وفي الاقتصاديات الأجنبية.

٣. التراجع في عمليات الاندماج والشراء في مختلف أنحاء العالم.

٤. تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.

٥. تراجع أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية.

٦. التراجع في خطط التوسع في الاستثمارات القائمة.

وأشارت تلك الإحصائية كذلك إلى أن اليابان احتفظت العام الماضي بمركزها كأكبر مستثمر آسيوي في الولايات المتحدة الأمريكية تليها بفارق كبير أستراليا ثم سنغافورة، وأوضحت كذلك أن اليابان كانت قد ضخت نحو (٢، ٤٢) مليار دولار أمريكي العام الماضي ٢٠٠٢م، مقارنة بنحو (٥، ٣٤) مليار دولار في عام ٢٠٠١م، أي بفارق يزيد عن المليار ونصف، فيما ضخت أستراليا (١، ٦٥) مليار دولار في عام ٢٠٠٢م مقارنة بنحو (٤، ٨٤) مليار دولار في عام ٢٠٠١م، أي بفارق يزيد عن الثلاثة مليارات دولار ().

جدول رقم (١-٣)

تدفقات الاستثمار العالمية المباشرة (مليار دولار)

المنطقة الاقتصادية ٢٠٠٢ ٢٠٠١ ٢٠٠٠

دول العالم ٥٣٧ ٧٣٥ ١٤٩٢

الدول المتقدمة ٣٤٧ ٥٠٣ ١٢٢٨

الدول النامية ٩، ٢٢٧، ١٥٧ ٢٠٤

دول التحول الاقتصادي ٦، ٢٢٦، ٢٧ ٢٧

الولايات المتحدة الأمريكية غ.م. ٤، ١٢٤، ٤٤

الصين غ.م. ٨، ٤٦، ٥٠

بريطانيا غ.م. ٨، ٥٣، ١٢

غ، م = غير متوفر.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٢ م.

وقد قامت إحدى الدراسات التطبيقية بإجراء دراسة تحليلية لآثار النزاعات المسلحة في المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، وكان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل آثار اثنين وعشرين نزاعًا مسلحًا ما يأتي:

١. تدهور معدلات النمو الاقتصادي.

٢. انخفاض معدلات الاستثمار.

٣. زيادة الإنفاق على الدفاع على حساب القطاعات التنموية الأخرى ().

تتمتع الأسواق المالية بأهمية اقتصادية كبرى سواء في الاقتصاد المحلي أو الإقليمي أو الدولي نظرا لدورها المميز في نقل رؤوس الأموال، ولذا فإن هذه الأسواق تتأثر بشكل كبير بالأوضاع السياسية والأمنية، ومن ثم فقد منيت مؤشرات معظم أسواق الأسهم الرئيسة في العالم بخسائر خلال عام ٢٠٠٢م، وذلك راجع لزيادة قلق المستثمرين من الآثار السلبية المحتملة في الاقتصاد العالمي إجمالاً وفي الاقتصاد الأمريكي بشكل خاص، ويتضح ذلك من خلال استعراض عدد من المؤشرات الرئيسة؛ مثل:

مؤشر داو جونز (DJIA) للأسهم الأمريكية الذي انخفض بما نسبته ١٧٪ من قيمته خلال عام ٢٠٠٢م.

١. مؤشر نيكاي (NIKKEI) للأسهم اليابانية الذي انخفض بنسبة ١٩٪ خلال عام ٢٠٠٢م.

٢. مؤشر مورغن ستانلي (MSCI-EUR-) للأسهم الأوروبية الذي انخفض بنسبة ٣٦٪ خلال عام ٢٠٠٢م.

٣. مؤشر الفوتسي (FTSE-١٠٠) الذي انخفض بنسبة ٢٣,٥٪ خلال عام ٢٠٠٢م.

٤. وانعكس ذلك الانخفاض على أسواق السندات حيث اتجه أغلب المستثمرين إلى أسواق السندات مما أدى إلى ارتفاع أسعارها وانخفاض عوائدها، ومن أمثلة ذلك:

٥. تراجع العائد على السندات الحكومية الأمريكية لكل الآجال ما بين ٥٢-١٦٠ نقطة أساس خلال عام ٢٠٠٢م.

٦. انخفاض العوائد على السندات الحكومية اليابانية لكل الآجال ما بين ٠٠٠-٧٨ نقطة أساس خلال عام ٢٠٠٢م.

٧. انخفاض العوائد على السندات الحكومية الأوروبية لكل الآجال وقد وصل الانخفاض إلى ١١٦

نقطة أساس في السندات متوسطة الأجل (أربع سنوات) إذ انخفض العائد من ٤,٣٤٪ إلى ٣,١٨٪ خلال عام ٢٠٠٢ م () .

ومما يؤكد سرعة تأثير الأسواق المالية بالمتغيرات الأمنية ما حدث للأسواق المالية العالمية بعد التفجيرات الإرهابية التي حدثت في تركيا، إذ تأثرت معظم الأسواق المالية العالمية مباشرة وإن كانت أسهم شركات السياحة والتأمين أكبر المتضررين، إذ تراجع مؤشر (داو جونز يورو) وهو المؤشر الأوروبي الذي يضم أكبر خمسين شركة أوروبية بنسبة ٩,٠٪، كما تراجع في فرانكفورت مؤشر (داكس) الرئيس للأسهم الألمانية بنسبة ١,٢٪، وفي بريطانيا تراجع مؤشر (الفايانانشال تايمز) للأسهم البريطانية بنسبة ٧,٠٪، أما في تركيا فقد أغلقت البورصة مبكرا بعد تراجع المؤشر بنسبة ٧,٤٪.

افلاس الشركات

في الفترة من ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى ١١ سبتمبر ٢٠٠٢ انهارت وأفلست مجموعة كبيرة من الشركات الأمريكية، قدرت ب ٦٠ ألف شركة وقد تم تسريح ما يقل عن ١٤٠ ألف عامل أمريكي في الفترة نفسها، وفقاً لتقرير صحيفة ” وول ستريت جورنال ” وما زال مسلسل الانهيارات والإفلاسات مستمرا حيث سجل قطاعاً الطيران الأمريكي، والتأمين أعلى معدلات الإفلاس والتسريح للعمال،

٦-١- الأثر على قطاع التأمين

نظرا لارتباط التأمين بالمخاطر، فقد تعرضت شركات التأمين العالمية وشركات إعادة التأمين لضربة قوية جدا، بل تعد أقوى ضربة في تاريخ التأمين، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعرضت لخسائر كبرى نتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر وما نتج عنها وذلك بسبب التزامها بضرورة دفع التعويضات للشركات وجميع الجهات والأفراد الذين تأثروا بهذا الحادث، ويقدر الخبراء هذه المبالغ ما بين ٣٠ و ٦٠ مليار دولار متمثلة في المطالبات المطلوب دفعها من قبل شركات التأمين فقط، مما دفع أقطاب التأمين للارتضاع في العديد من المجالات؛ مثل التأمين على الشركات، وبالذات الشركات العاملة في مجال الطيران والنقل الجوي.

ويضاف إلى ذلك تعرض هذه الشركات إلى مزيد من الخسائر في المستقبل بسبب التحول من شراء أسهم هذه الشركات بعد تأثرها إلى شراء أسهم شركات أخرى في السوق المالية.

٦-١- الأثر على قطاع التأمين

نظرا لارتباط التأمين بالمخاطر، فقد تعرضت شركات التأمين العالمية وشركات إعادة التأمين لضربة قوية جدا، بل تعد أقوى ضربة في تاريخ التأمين، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعرضت لخسائر كبرى نتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر وما نتج عنها وذلك بسبب التزامها بضرورة دفع التعويضات للشركات وجميع الجهات والأفراد الذين تأثروا بهذا الحادث، ويقدر الخبراء هذه المبالغ ما بين ٣٠ و٦٠ مليار دولار متمثلة في المطالبات المطلوب دفعها من قبل شركات التأمين فقط، مما دفع أقسام التأمين للارتفاع في العديد من المجالات؛ مثل التأمين على الشركات، وبالذات الشركات العاملة في مجال الطيران والنقل الجوي .

ويضاف إلى ذلك تعرض هذه الشركات إلى مزيد من الخسائر في المستقبل بسبب التحول من شراء أسهم هذه الشركات بعد تأثرها إلى شراء أسهم شركات أخرى في السوق المالية.

٨-١- الأثر على سعر الصرف

نظرا للعلاقات التشابكية بين مختلف أوجه الاقتصاد، ونتيجة للأوضاع السياسية والأمنية الدولية فقد تأثرت أسواق الصرف في جميع أنحاء العالم، وبخاصة سعر صرف الدولار الذي انخفض أمام العديد من العملات العالمية جدول رقم (٧ - ١)، نتيجة للأحداث التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ذلك:

الين (اليابان) ارتفع أمام الدولار منذ عام ٢٠٠١م وحتى الآن، حيث ارتفع سعر صرف الين من (١٢٧، ٥٩٤) ين للدولار ليصل إلى (١٠٦، ٠٨) ين، وذلك في يناير ٢٠٠٤م.

اليورو (أوروبا) ارتفع أمام الدولار في نهاية عام ٢٠٠١م، حيث بلغ سعر صرف الدولار أمام اليورو في نهاية عام ٢٠٠١م (١، ١٢٢)، واستمر ارتفاع اليورو أمام الدولار عامي ٢٠٠٢م، و٢٠٠٣م، وبلغ

في يناير عام ٢٠٠٤م (٠، ٧٨٦).

الجنيه الإسترليني (بريطانيا) حيث ارتفع الجنيه أمام الدولار، من (٠، ٦٨) دولار خلال عام ٢٠٠١م إلى (٠، ٥٦١) دولار عام ٢٠٠٣م، واستمر ارتفاع الجنيه في عام ٢٠٠٤ ليصل في يناير إلى (٠، ٥٤) دولار.

عدد من العملات الدولية الأخرى مثل: الدولار (نيوزلندا) حيث ارتفع أمام الدولار بما يقارب ٢٦٪، الراند (جنوب أفريقيا) ارتفع بنسبة ٣٩،٥٧٪ أمام الدولار عام ٢٠٠٢م .

ولا يزال الدولار ضعيفا أمام جميع العملات الرئيسية، وهذا انعكاس للقلق والخوف فيما يتعلق بفرص النمو الاقتصادي وضعف أسواق الأسهم والعديد من الفضائح المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه يعكس من جهة أخرى العجز الكبير في الحساب الجاري وعجز الموازنة للولايات المتحدة .

جدول رقم (٧ - ١)

سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية

(دولار واحد = العملة المذكورة)

السنة الجنيه الإسترليني اليورو الين الياباني

١١٢،٢٠٩١،١١٠،٦٨٢٠٠٠

١٢٧،٥٩٤١،١٢٢٠،٦٩٢٠٠١

١٢١،٨٩٣٠،٩٨١٠،٦٣٢٠٠٢

١٠٧،٧٤٢٠،٨١٣٠،٥٧١٢٠٠٣

٢٠٠٤ (يناير) ١٠٦،٠٨٠،٧٨٦٠،٥٤

المصدر: www.x-rates.com

تعد السياحة من القطاعات المهمة للعديد من الدول في العصر الحاضر، كما أنها تسهم بنسبة كبيرة في موازين مدفوعات العديد من الدول، بل إن عائدات السياحة على المستوى القطاعي قد فاقت عائدات جميع القطاعات الإنتاجية على المستوى العالمي بحسب تقرير منظمة السياحة العالمية جدول رقم (٨ - ١).

جدول رقم (٨ - ١)

العائد العالمي من الصادرات حسب القطاعات (١٩٩٨م)

القطاع العائد (بليون دولار) النسبة المئوية

السياحة ٧,٩ ٥٣٢٪

صناعة السيارات ٧,٨ ٥٢٥٪

الصناعات الكيماوية ٧,٥ ٥٠٣٪

الصناعات الغذائية ٦,٦ ٤٤٣٪

صناعات الحاسب والأثاث المكتبي ٥,٩ ٣٩٩٪

صناعة المنسوجات والملابس ٤,٩ ٣٣١٪

صناعة الاتصالات ٤,٢ ٢٨٣٪

صناعة التعدين ٢,٣ ١٥٨٪

صناعة الحديد والصلب ٢,١ ١٤١٪

الإجمالي ١٠٠ ٦٧٣٨٪

المصدر: منظمة السياحة العالمية.

.www.world-tourism.org

ومع الأهمية الكبرى لهذا القطاع إلا أنه يعد من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للاضطرابات السياسية، فضلاً عن حساسيتها المفرطة للإرهاب، ويمكن تليل ذلك بأن السياحة في الغالب تتعلق بقضاء جزء من وقت الفراغ والاستجمام وليست من أجل أداء عمل أو قضاء مهمة، وتبين إحصاءات مجلس السفر والسياحة العالمي أن آثار الحادي عشر من سبتمبر قد أدت إلى انخفاض في الطلب العالمي على السياحة بنسبة ٧،٤٪ وذلك في عامي ٢٠٠١ - ٢٠٠٢م، ونتج عن ذلك ركود شبه كامل في قطاع السياحة وفي الأنشطة المرتبطة به، كما نتج عنه أيضاً التسبب في بطالة أكثر من عشرة ملايين موظف على المستوى العالمي؛ حيث انخفض عدد العاملين في القطاع السياحي من (١٨٠) مليون موظف عام ٢٠٠١م، إلى (١٧٠) مليون موظف عام ٢٠٠٢م، كما أن عدد السياح على المستوى العالمي قد انخفض بمعدل ١،٣٪ في نهاية عام ٢٠٠١م، حيث انخفض عدد السياح من (٦٩٧) مليون سائح عام ٢٠٠٠م، إلى (٦٨٩) مليون سائح عام ٢٠٠١م، وانخفض عدد السياح المتجهين إلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير حيث شغرت أكثر من ٥٠٪ من غرف الفنادق الكبرى وذلك على الرغم من أن أغلبها قد خفض أسعارها بنسبة تصل إلى ٤٠٪.

وقد كان من أهم الآثار التي نتجت عن الإرهاب - كما بينت منظمة السياحة العالمية - التوجه الكبير جداً لإحلال السياحة المحلية محل السياحة الدولية.

وخلاصة القول أنه بالنظر إلى الآثار السلبية المتعددة للإرهاب الدولي في القطاعات الاقتصادية المختلفة كما بينها هذا المبحث فقد بدأت الكثير من الدول برسم السياسات الملائمة لمواجهة الإرهاب من الخارج المنتقل عبر الدول لأنه أصبح السمة الغالبة في الكثير من الهجمات الإرهابية على المستوى الدولي، وتم تناول هذه الظاهرة وآثارها المختلفة بالمبحث والدراسة في عدد من الدراسات والبحوث والمقالات العلمية.

المبحث الثاني

الآثار الاقتصادية للإرهاب على الاقتصاد

تشترك جميع الدول في الآثار العامة المترتبة على أي متغير دولي، وتبعاً لتمييز كل مجتمع بعدد من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن مدى تأثر أي دولة بالمتغيرات الدولية يتفاوت بحسب اتفاقها أو اختلافها مع الآخرين في هذه الخصائص، ولذا فإن الآثار الاقتصادية الطويلة الأجل للإرهاب سلبية على كل الأصعدة، بينما في الأجل القصير قد تكون هناك آثار سلبية وإيجابية، محلية أو إقليمية ولكن لا يعتمد عليها لبناء السياسات الاقتصادية، وتعتمد الآثار الاقتصادية للإرهاب بشكل كبير على نطاقه، وغني عن القول أن الاستثمارات ورؤوس الأموال ستوجه إلى البيئة الآمنة أو الأكثر أماناً في العالم، وعندما يكون الإرهاب ذا صبغة عالمية دولية فإن آثاره ستكون كبيرة على المستوى العام، كما أن أكثر الدول تأثراً به هي تلك الدول المستهدفة، كما تم بيان ذلك في المبحث السابق.

وقد أوجد الإرهاب الدولي المتمثل في أحداث الحادي عشر من سبتمبر عدداً من الآثار السلبية والإيجابية على الاقتصاد السعودي؛ بيانها كالاتي:

٢ - ١ الآثار الإيجابية:

يمكن إجمال أهم الآثار الاقتصادية الإيجابية للأحداث الإرهابية الدولية وعلى رأسها أحداث الحادي عشر من سبتمبر على الاقتصاد السعودي في النقاط الآتية:

٢ - ١ - ١ عودة كثير من رؤوس الأموال:

نظراً للوضع الدولي غير الآمن، ولخوف الكثير من أرباب الأموال من تجميد أموالهم وتحسباً للأخطار التي يمكن أن تترتب عليها قضايا كتلك التي رفعت بخصوص تعويضات أحداث الحادي عشر من سبتمبر من تجميد أو مصادرة للأموال، الأمر الذي يفرض عليهم إعادة النظر حول إبقاء أموالهم في السوق الأمريكي مع استمرار مثل تلك الإجراءات التمييزية، بالإضافة إلى انخفاض

أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أدى ذلك كله إلى قيام عدد من المستثمرين السعوديين بالمبادرة بسحب ما بين (١٠٠ - ٢٠٠) مليار دولار من أموالهم المستثمرة في الولايات المتحدة التي تقدر بنحو (٧٥٠) مليار دولار حسبما ذكرت الصحف البريطانية، وقد تباينت بشكل كبير تقديرات الأموال العربية المهاجرة بين المصادر المختلفة، وتوقعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عودة ١٥٪ من الأموال العربية المهاجرة والتي تصل في بعض التقديرات إلى (٤ ، ٢) تريليون دولار.

- وشهدت الفترة بعد الأحداث الإرهابية الدولية توجهها أكثر نحو توطين رؤوس الأموال السعودية إما من خلال عودة بعض منها أو من خلال كبح جماح رغبات بعضها الآخر من مغادرة قنوات الاقتصاد المحلي، كما أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر جعلت مبدأ الأمان يطفئ على مبدأ الربحية، وهما المبدأ اللذان يتنازعان ويحركان رؤوس الأموال، فأصبح المستثمرون وأرباب الأموال يبحثون عن الأسواق الآمنة، وإن كانت ليست بالضرورة أكثر ربحية، وهي تحركات طبيعية بالنسبة لرؤوس الأموال لما تتصف به من الحذر الشديد في حالة الأزمات.

٢ - ١ - ٢ انتعاش الأسواق المالية:

ساهمت الأحداث الدولية في تخفيف تهاافت عدد من المستثمرين السعوديين على أسواق الأسهم الأمريكية بالذات والتي أصبح الدخول إليها سهلاً عن طريق شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، وحضرت الكثير منهم على توزيع استثماراتهم في مناطق أخرى من العالم بما فيها الاستثمار محلياً وإقليمياً، وهذا بالطبع توجه إيجابي، انعكس على سوق الأسهم السعودي الذي شهد ارتفاعاً قياسياً في المؤشر، جدول رقم (١ - ٢) حيث سجل أعلى نقطة في تاريخه بلغت (٢٩٢٧ ، ٢) نقطة وذلك في ٢٠ / ٥ / ٢٠٠٢م، كما استمر بعد ذلك في الارتفاع حيث بلغ في نهاية عام ٢٠٠٣م (٤٤٢٧ ، ٥٨) نقطة، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة لعودة كثير من رؤوس الأموال إلى الداخل وارتفاع مستويات السيولة، وتقدر إحدى الدراسات أن العرب يوظفون في أسواقهم المالية ما يزيد عن مائة وخمسين مليار دولار تبلغ حصة السوق المالية السعودية منها حوالي ٥٠٪، مع العلم أنه لا يسلم كلية بأن صعود سوق الأسهم السعودي إلى هذه المستويات القياسية مرده الأساس عودة رؤوس الأموال

السعودية من الخارج، حيث إن جزءاً كبيراً من الأموال العائدة وُظفت في الاستثمار العقاري والذي يُعد بالنسبة للكثير من المستثمرين الملاذ الآمن لتوظيف المدخرات.

جدول رقم (١ - ٢)

أهم مؤشرات الأسواق المالية في المملكة العربية السعودية

مليار ريال

السنة ٢٠٠١م ٢٠٠٢م نسبة التغير السنوي

المؤشر العام لأسعار الأسهم ١, ١٢٤٣٠, ١٢٥١٨, ٣,٦٪

أصول صناديق الاستثمار ١, ٤٨, ٨٥٠, ٣,٥٪

استثمارات البنوك التجارية في الأوراق المالية الحكومية ٨, ١٢٣, ٧ ١٢٨, ١٢٪

البنوك التجارية في الأوراق المالية الحكومية ٨, ١٢٣, ٧ / ١٢٨, ١٢٪

المصدر: التقرير السنوي التاسع والثلاثون، مؤسسة النقد العربي السعودي، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ص١٤٦.

٢ - ١ - ٣ توظيف السياحة:

من الآثار الإيجابية الكبرى للأحداث الدولية المعاصرة توظيف السياحة حيث برز بشكل كبير تفضيل السياح السعوديين للسياحة الداخلية حتى بالنسبة للقادرين على التمتع بالسياحة الخارجية، وهو من الأمور التي تدعم القطاع السياحي السعودي، ولوحظ خلال العامين الماضيين انتشار مهرجانات السياحة في معظم مناطق المملكة التي تدل على التغيرات الإيجابية لأذواق السياح السعوديين.

وقد قدرت دراسة لمركز الأبحاث والمعلومات السياحية التابع للهيئة العليا للسياحة (ماس)

إجمالي إنفاق السياح (المحليين والقادمين) ب(٥ ، ٦٣) مليار ريال، منها (٧ ، ٥٠) مليار ريال
إنفاق السياح المحليين، كما أن إجمالي مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت
٤،٦٪ عام ٢٠٠٢م، حيث بلغت القيمة المضافة للسياحة (٢ ، ٣٢) مليار ريال من إجمالي الناتج
المحلي الذي بلغ (٦٩٨) مليار ريال لذلك العام .

٢ - ١ - ٤ التعجيل بتطوير الكثير من الأنظمة:

أسهمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر في سرعة صدور العديد من الأنظمة والإصلاحات
الاقتصادية المحلية؛ ومن ذلك صدور نظام السوق المالية، ونظام التأمين، وطرح شركة الاتصالات
في سوق الأسهم السعودي، وطرح عدد من المرافق الحكومية للتخصيص، مما له علاقة مباشرة
بفتح قنوات استثمارية وأسواق جديدة، وهذه من ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي خطط لها
سابقاً، ولكن وتيرة أحداث الحادي عشر من سبتمبر عجلت بتطبيقها.

٢ - ١ - ٥ ارتفاع أسعار النفط:

أظهرت السوق النفطية العالمية تحسناً ملحوظاً أعقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر واستمر
خلال عام ٢٠٠٢م، انعكس أثره على أسعار النفط؛ حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف)
(٣٢ ، ٢٤) دولار للبرميل (جدول رقم ٢ - ٢) بارتفاع نسبته ٥،٥٪ عن متوسط سعره عام ٢٠٠١م.

وعلى الرغم من سعي منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) لتحقيق التوازن في السوق النفطية
والعمل على زيادة الإنتاج بحوالي (١ ، ٢) مليون برميل يوميا ابتداء من يناير ٢٠٠٣م، إلا أن
الأسعار استمرت في الارتفاع جدول رقم (٢ - ٢)، نتيجة لعوامل عدة لعل من أبرزها:

ازدياد حدة التوتر في منطقة الشرق الأوسط (سواء بسبب غزو أفغانستان أو احتلال العراق).

الإضرابات التي حدثت في فنزويلا والتي أدت إلى انخفاض إنتاجها من ثلاثة ملايين برميل يوميا
إلى مليون وثلاثمائة ألف برميل يومياً.

الإضرابات التي حدثت في نيجيريا والتي أدت إلى انخفاض إنتاجها بنحو ٣٠٪.

زيادة مستويات الطلب في اليابان والصين.

انخفاض مستويات المخزون في الولايات المتحدة الأمريكية عن المتوسطات المعتادة مما شكل ضغطاً إضافية على الأسعار.

جدول رقم (٢ - ٢)

إنتاج النفط الخام × مليون برميل:

السنة ٢٠٠٠م ٢٠٠١م ٢٠٠٢م

إنتاج المملكة ٦, ٢٩٦٢, ٥ ٢٨٧٩, ٠ ٢٥٨٩, ٠

صادرات المملكة ٤, ٢٢٨٢, ١ ٢٢٠٣, ٩ ١٩٢٨, ٩

إنتاج الأوبك (يوميًا) ٨٠, ١١٣٠, ١١ ٢٨, ٥٣ ٣٠, ١١

إنتاج العالم (يوميًا) ٨٧, ٧٨ ٧٦, ٧٨ ٧٦, ٥٨ ٧٦, ٧٨

× - النفط الخام لا يشمل المتكثفات أو الغاز الطبيعي المسال.

المصدر: التقرير السنوي التاسع والثلاثون لمؤسسة النقد العربي السعودي، ص ٤٨٧، ٤٧٨، ٤٧٧.

جدول رقم (٢ - ٣)

الأسعار الفورية للنفط الخام (دولار أمريكي للبرميل)

السنة نوع النفط

بري

كثافة ٢٩ عربي خفيف كثافة ٢٤ عربي متوسط كثافة ٢١ عربي ثقيل كثافة ٢٧

٢٥, ٢٠ ٢٥, ٩٥ ٢٦, ٨١ ٢٧, ٤٦ ٢٥, ٢٠ ٢٥, ٩٥

٢١,٩٠ ٢٢,٦٠ ٢٣,٠٦ ٢٣,٩٧ م٢٠٠١

٢٣,٣٧ ... ٢٤,٣٢ ٢٣,٨٢ م٢٠٠٢

المصدر: التقرير السنوي التاسع والثلاثون لمؤسسة النقد العربي السعودي، ص ٤٨٦.

وهذا الارتفاع له آثار ايجابية عدة على الاقتصاد السعودي لعل من أبرزها نمو الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض نسبة العجز في الميزانية العامة للدولة، جدول رقم (٤ - ٢)، وانعكاس ذلك على مختلف القطاعات الوطنية.

جدول رقم (٤ - ٢)

إجمالي الإيرادات الحكومية الفعلية ونسبة الفائض العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي:

السنة ٢٠٠٢ ٢٠٠١ ٢٠٠٠

إجمالي الإيرادات ٢١٣٠٠ ٢٣٨١٥٩ ٢٥٨٠٦٥

إجمالي المصروفات ٢٢٣٥٠٠ ٢٥٥١٤٠ ٢٣٥٣٢٢

الفائض / العجز ٢٠٥٠٠ ٢٦٩٨١ ٢٢٧٤٣

نسبة الفائض / العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي % ٣,٣ - ٢,٠٠ - ٤,٩

المصدر: التقرير السنوي التاسع والثلاثون لمؤسسة النقد العربي السعودي، ص ١٨٤، ١٩٠.

٢ - ٢ الآثار السلبية:

إن الآثار السلبية على الاقتصاد السعودي جراء أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتدابيرها كثيرة جدا بعضها مباشر والبعض الآخر غير مباشر ومن أهمها:

٢ - ٢ - ١ انخفاض سعر الصرف:

نظرا لارتباط العملة السعودية بالدولار فإن الانخفاض في سعر صرف الدولار كان له تأثيرا كبيرا على الاقتصاد السعودي من عدة أوجه؛ منها: أن المنتجات السعودية ستكون أسعارها أكثر تنافسية في الأسواق الدولية كما أن الواردات الأجنبية ستكون أسعارها أعلى في السوق المحلية، ومن الناحية النظرية المجردة فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات وبالتالي تحسن الميزان التجاري مع الدول الأخرى بخلاف الولايات المتحدة، ولكن هذا الطرح النظري يجابه بعدد من الحقائق والتحديات العملية والتي من أهمها مرونة الطلب وبعبارة أخرى، فإن الطلب على الصادرات والواردات يجب أن يكون مستجيبا للتغيرات في الأسعار، والعامل الثاني الزمن الذي تستغرقه تحركات أسعار صرف العملات التي تؤثر على الميزان التجاري، بل وأكثر من ذلك فإن الميزان التجاري يمكن أن يتدهور تبعا للانخفاض في سعر الصرف نظرا لأن الصادرات تصبح أكثر تكلفة، ويرتبط تحسن الميزان التجاري بزيادة كمية الصادرات وانخفاض كمية الواردات.

وفي ظل هذا الوضع - انخفاض سعر صرف الدولار - فإن المملكة العربية السعودية سوف تدفع مبالغ أكثر ل وارداتها بينما ستكون الأموال المتحققة من صادراتها أقل، أي أن أثر انخفاض الدولار عليها سيكون مزدوجا، وتقدر إحدى الدراسات الاقتصادية خسائر المملكة خلال العام ٢٠٠٣م بسبب انخفاض الدولار بحوالي (١٠، ٤) مليار ريال وقد عبر وزير البترول والثروة المعدنية السعودي عن القلق جراء انخفاض الدولار أمام العملات الرئيسية، وقال في أحد المؤتمرات الصحفية: ” إن مستوى الدولار مبعث قلق ”، وأضاف: ” إن هبوط الدولار أثر على القوة الشرائية لمنتجات النفط الأعضاء في الأوبك“.

ومن الحقائق المقررة أن النمو التجاري والميزان التجاري تحددهما المتغيرات في مستوى تنافسية الأسعار ومعدلات النمو الاقتصادي بالنسبة للشركاء التجاريين ونمو الدخل في الدولة المعنية؛ فالتغيرات التي تحدث في أسعار الصرف تؤدي إلى تغيير مستوى التنافس بين الأسعار ونمو الدخل.

٢ - ٢ - ٢ انتشار المضاربات العقارية:

نظراً لأن القدرة الاستيعابية للاقتصاد السعودي أقل من تحمل كل تلك الأموال العائدة سواء

السعودية أو الخليجية، فقد أدى ذلك إلى شيوع المضاربات العقارية في السوق السعودي بشكل كبير وملفت للنظر، كما عادت ظاهرة المساهمات العقارية التي سادت أيام الطفرة الاقتصادية في التسعينات الهجرية، بحيث أصبحت هي الظاهرة الأكثر بروزاً على المستوى المحلي لتوظيف الأموال، مع ما يصاحبها من آثار اقتصادية سلبية عدة مباشرة وغير مباشرة؛ لعل من أبرزها حجب هذه الأموال عن المجالات الاستثمارية الحقيقية، وعدم المشاركة الحقيقية في التنمية وزيادة فرص العمل للشباب السعودي.

٢ - ٢ - ٣ انخفاض معدل النمو الاقتصادي:

أدى الارتباط الاقتصادي الكبير بين الاقتصاد السعودي والاقتصاد الأمريكي، وبخاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر شريك تجاري للمملكة العربية السعودية بجانب الاتحاد الأوروبي واليابان (تستأثر السوق الأمريكية بحوالي ٢٠٪ من الصادرات السعودية)، أدى ذلك إلى تأثر الاقتصاد السعودي بما يحدث للاقتصاد الأمريكي ومن ذلك أن الكساد الاقتصادي الذي عانى منه الاقتصاد الأمريكي أثر بشكل كبير على الاقتصاد السعودي، بحيث أدى إلى تباطؤ معدلات النمو، جدول رقم (٥ - ٢)، وساعد على ذلك أن العملة الأمريكية (الدولار) هي العملة الدولية التي يسعر بها برميل النفط الذي يمثل ٨٩٪ من الصادرات السعودية، وإذا أضيف إلى ذلك أن الاقتصاد السعودي يتسم بصفة عامة بانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمعدل النمو السكاني، حيث لم يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ١,٠٠٪ خلال سنوات الخطة السادسة (١٩٩٥ - ١٩٩٩) في حين قدر متوسط معدل نمو السكان السعوديين خلال نفس الفترة بنحو ٥,٠٪.

(جدول رقم ٥ - ٢)

معدل النمو الحقيقي في القطاعات النفطية وغير النفطية الرئيسية:

القطاع والسنة ٢٠٠٠ ٢٠٠١ × ٢٠٠٢ × ×

الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي × ٩,٧٤,١,٠٠١

الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي ٢,٦٣,٤٤,٠٠

- القطاع الحكومي ٢,٢٢,٩٣,١

- القطاع الخاص ٤,٤٣,٧٤,٤

× - لا يشمل رسوم الاستيراد.

×× - أرقام أولية.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي التاسع والثلاثون، ١٤٢٤ هـ، ص ٤٠.

٢ - ٢ - ٤ انخفاض القيمة الحقيقية للأصول المالية الخارجية:

انخفضت القيمة الحقيقية للأصول المالية المملوكة للسعوديين في الخارج نتيجة لعدد من العوامل من أهمها:

- الخسائر في سوق الأوراق المالية الأمريكية مع انهيار العديد من الشركات التكنولوجية.

- انخفاض سوق العقار.

- تجميد عدد من الإيداعات المصرفية في البنوك الأمريكية.

وتقدر الأموال المملوكة للسعوديين والمودعة في المصارف الأمريكية ما بين (١٠٠ - ٤٠٠) مليار دولار، وقد قدرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار خسائر الاستثمارات العربية إجمالاً في الخارج خلال عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١م، بحوالى (٤٠٠) مليار دولار.

٢ - ٢ - ٥ التدخل في الشؤون الداخلية للاقتصاد السعودي:

ويتيم هذا التدخل عادة عن طريق مطالبة الجهات الدولية بمعرفة كل الوثائق والبيانات المتعلقة بالحسابات المصرفية للأفراد والمؤسسات داخل البنوك السعودية، بدعوى تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والمنظمات الإرهابية.

وقد شمل هذا الأثر القطاع الخيري في المملكة بمختلف جوانبه الإنسانية والدعوية والاستثمارية، حيث تم التضيق على العمل الخيري والتشدد في برامجهِ وإطلاق الشبهات والتهم تجاهه، مما أدى إلى انحسار هذا القطاع وتضاءل دوره على المستوى المحلي والعالمي، بل أدى إلى تخوف وإحجام الكثير من رجال الأعمال عن التبرع والمساهمة في الأعمال الخيرية خوفاً من تعرض أموالهم وحساباتهم للتجميد أو المساءلة.

الخاتمة

أكدت البيانات والإحصاءات الواردة في هذه الدراسة أن للإرهاب الدولي بصفته أوضح صور انعدام الأمن الاقتصادي آثار سلبية متعددة تتجاوز الحدود الدولية حيث تمتد آثاره لتتجاوز الدولة المستهدفة بالإرهاب إلى دول أخرى كثيرة، مما ينعكس على الكثير من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية مثل: التضخم، البطالة، الاستثمار، سعر الصرف، الأسواق المالية، الميزانية العامة، التأمين، السياحة،،،، كما أوضحت الدراسة أيضاً أن آثار الإرهاب المتمثل في أحداث الحادي عشر من سبتمبر على اقتصادات الدول الأخرى امتزجت ببعض الآثار الإيجابية على بعض الدول والتي هي بطبيعة الحال آثار قصيرة الأجل بحكم تحركات رؤوس الأموال السريعة تجاه الأماكن الآمنة بخروجها من الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية.

وقد تبين من دراسة حالة المملكة العربية السعودية أن الآثار الاقتصادية على الاقتصاد السعودي جراء الإرهاب الدولي تفاوتت بين آثار إيجابية، قد تكون في مجملها قصيرة الأجل، تمثلت في عودة كثير من رؤوس الأموال من الخارج، وتحسن أداء الأسواق المالية، وارتفاع أسعار النفط، وتوطين السياحة، بالإضافة إلى التعجيل بتطوير الكثير من الأنظمة وبالذات فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية، وآثار سلبية تمثلت في انتشار المضاربات العقارية غير المجدية اقتصادياً، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي جراء الارتباط القوي بين الاقتصاد السعودي والاقتصاد الأمريكي، وانخفاض سعر صرف الريال السعودي المرتبط فعلياً بالدولار الأمريكي، وانخفاض القيمة

الحقيقية للأصول المالية السعودية في الخارج، وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الأثر السلبي الكبير على القطاع الخيري بمختلف جوانبه.

وقد مر على المملكة العربية السعودية مؤخرًا كلا النوعين من الإرهاب (الدولي والمحلي) عندما تحول الإرهاب إلى الداخل حيث أصبحت مستهدفة به، ولهذا النوع آثار سلبية عدة وكبيرة تختلف باختلاف المتغيرات الاقتصادية، ومن المعلوم أن الدول تتفاوت في تلك الآثار باختلاف قدراتها وسياساتها ومؤسساتها على اتخاذ الخطوات والإجراءات المتعلقة باحتواء وتقليل آثارها السلبية؛ وقد تكون المملكة العربية السعودية أحد الأمثلة الإيجابية في هذا الخصوص.

ولم تستطع الدراسة استخلاص آثار الإرهاب المحلي على الاقتصاد السعودي لعدد من العوامل لعل من أبرزها؛ قصر الفترة بين الأحداث الإرهابية ووقت إعداد البحث، وعدم توافر البيانات الإحصائية اللازمة للتحليل، كما أنه لم تظهر آثار سلبية مباشرة وواضحة على الاقتصاد السعودي، وبالذات على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، ولعل مرد ذلك إلى الوسائل والسياسات التي اتخذتها حكومة المملكة لاحتواء تلك الأحداث وآثارها.

ومن أبرز توصيات هذه الدراسة ما يأتي:

العمل على تطوير وتنفيذ نظريات وتطبيقات إدارة الأزمات داخل مؤسسات الدولة العامة والخاصة.

ضرورة المشاركة في المؤتمرات والندوات الدولية المتعلقة بدراسة الإرهاب وأسبابه وآثاره وانعكاساته المختلفة للوصول إلى أفضل السبل لمواجهتها.

العمل على إيجاد بيئات اجتماعية واقتصادية تعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على التصدي للإرهاب ومواجهة آثاره.

دور الاوضاع الدولية في الارهاب

اشارت دراسة تحليلية اعدتها سكرتارية الامم المتحدة عن الارهاب عام ١٩٧٩ الى ان هناك

العديد من الاسباب الكامنة وراء قيام وممارسة الانشطة الارهابية، فهناك الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

اولاً. الاسباب السياسية ان الحال التي آلت اليها الاوضاع الدولية على المستوى السياسي لا شك توفر البيئة المواتية لممارسة الارهاب، ويمكن ايراد بعض هذه الدوافع على النحو التالي:-

(١) سقوط الشيوعية و انفراد الولايات المتحدة بسلطة الامر والنهي في المجتمع الدولي.
(٢) عجز مجلس الامن عن اتخاذ موقف قانوني جاد ازاء ما يحدث من انتهاكات لبعض الفئات للدفاع عن وجودها ازاء حملات الابداء التي تتعرض لها وكتعبير عن رفضها للاوضاع الدولية غير العادلة... ويكمن الخلل في تحكم النظام الدولي وموثيقه، فهذا النظام الذي وقعته احدى وخمسون دولة عام ١٩٤٥، لم يعد يمثل ارادة المجتمع الدولي، الذي تمثله مائة وواحد وتسعون دولة عضواً في الامم المتحدة، ويضاف الى ذلك تركيبة مجلس الامن الدولي، وتحكم خمس دول دائمة العضوية فيه، بحيث باتت دولة واحدة منها تفرض ارادتها على المجتمع الدولي، كما حصل في قضايا فلسطين والعراق والسودان.

(٣) عجز بعض الشعوب حتى- الان- عن الحصول على استقلالها وحقها في تقرير مصيرها، رغم القرارات الدولية التي تجمع على حقها في التمتع بالاستقلال والحرية، الامر الذي يدفع حركات التحرر الى القيام ببعض العمليات خارج حدود دولتها ضد مصالح الدولة المستعمرة او تلك الدول التي تؤيدها، لاضعافها وللفت نظر المجتمع الدولي الى قضيتها من خلال استخدام نفس اللغة التي تستخدمها تلك القوى الاستعمارية.

(٤) نجاح بعض حركات المقاومة باتباع اساليب الارهاب في صد اعتداءات بعض الدول الكبرى، ولقد قدمت حرب فيتنام للثوريين الزاد الفكري والنموذج الذي يحتذى به في المقاومة من خلال استخدام سبل غير تقليدية من العنف.

(٥) وجود بؤر التوتر في معظم دول العالم سواء في الشرق الأوسط او امريكا اللاتينية او اوربا فضلا عن الرواسب الاستعمارية، الامر الذي يسهم في القيام بالانشطة الارهابية

(٦) عدم قدرة المجتمع الدولي في شكله المنظم (الامم المتحدة) على تقديم حل عادل لمتطلبات العدالة الدولية المتزايدة، او نشر الايديولوجيات « اليطوبية المدينة الفاضلة- UTOPIA ” وفي افكار تدعو الى المثالية الاجتماعية مما اعطى للجماعات التي تدافع عنها القوة والشرعية، ولذلك فان المجتمع الدولي نفسه يقود او يصادق - واحيانا يعطي الشرعية - لبعض الحركات التي تمارس الارهاب.

(٧) التوسع الامبريالي الذي يحمل في طياته النزعه العدوانية لانه لا يحترم حدود الغير القومية والدينية والسياسية، فيؤدى الى تدمير حضارات وفناء كيانات او نشوء صراعات، بما يشجع حركات العنف والارهاب.

ثانياً. الاسباب الاقتصادية والاجتماعية الدولية

لاشك ان الازمة الاقتصادية على المستوى الدولي تؤثر - بشكل او باخر - على اتجاه بعض الجماعات والدول الى الارهاب، حيث ان معظم الجماعات والدول المنخرطة في اعمال الارهاب هي من الجماعات والدول الفقيرة نتيجة تدهور اقتصادها، بل ان هناك اقتصادات بعض الدول تقوم على أنشطة إجرامية، ومن ثم فان هذه الدول تكون بيئة صالحة للارهاب، من اجل الحصول على الدور الذي تبتغيه على المستوى الدولي. وقد تتم ممارسة الارهاب على مستوى الدولة بقصد التخلص من الاستغلال الاجنبي لمقدرات الشعوب ومواردها، او للاضرار باقتصادات دولة معينة، بتدمير منشأتها الصناعية والتجارية مما يشكل وسيلة ضغط عليها لتغيير مواقفها السياسية والاقتصادية، كما قد تستخدم المساعدات الاقتصادية لبعض الدول كذريعة للتدخل في شؤونها الداخلية او المحافظة على الاستقرار الدولي وحماية الاقليات، الامر الذي يقابل بالرفض من جانب البعض ويدفعه الى الوقوف ضده من خلال اعمال العنف والارهاب. وبالنظر الى ما يشكله الجانب الاقتصادي من اهمية وتأثير مباشر سلباً او ايجاباً - على الجانب الاجتماعي، فإنه بالأمكان القول بأن العلاقة ما بين الجانبين، سواء على المستوى الوطني او الدولي، علاقة طردية تبرز من خلال تأثر الازمة الاجتماعية الدولية وما ينتج عن هذا التأثير من نتائج سلبية قد تدفع الى الارهاب للتخلص من الازمة بالنظر باعتبارها ظالمة..

ثالثاً: رعاية بعض الدول والانظمة السياسية للإرهاب

ساهمت رعاية ومساندة بل وممارسة بعض الدول للإرهاب في اتساع نطاق الممارسات الارهابية على المستوى العالمي، حيث لعبت تلك المساندة وهذه الرعاية وذلك التأييد دوراً في نشأة وظهور العديد من المنظمات الارهابية التي تنفذ اهداف الدولة وتحقق مصالحها، ولا ننسى في هذا دور مخابرات بعض الدول في هذا الشأن وفي ادامة وجود هذه المنظمات وتدريب عناصرها وفي التخطيط الدقيق لعملياتها، فكانت هذه الدول والانظمة بذلك تحقق اهدافها وضغوطها السياسية تجاه الدول الاخرى عبر تلك الممارسات الارهابية، متفادية الدخول في حروب دولية غير مأمونة العواقب، وكان للدول الغربية الباع الطويل في هذا الشأن ولا زالت - وبالتناسق - مع استخدامها القوة او التلويح باستخدامها، حتى لا توصل في وجهها ابواب دول العالم الثالث وتحتفظ بسيطرتها على مقدراتها وتبقيها تحت السيطرة الاستعمارية والتفرقة وهذا مما يعد بحد ذاته - ارهاباً - لأنه يتضمن الابقاء على اوضاع ظالمة، بل ان هناك من الدول من تتبع الارهاب منهجاً واسلوباً في سياستها

الفصل الاول

الإرهاب والشريعة الإسلامية

عرف التاريخ الإسلامي صور من الجرائم الإرهابية وورصد لها اشد العقوبات ولعل جريمتي البغي والحراية أقرب صور الجرائم الى الأعمال الإرهابية وسبق الفقه الاسلامي القانون الوضعي باربعة عشر قرنا في تجريم الارهاب ومكافحته وذلك بتحديد جريمة الحراية وشروطها وعقوباتها كما وردت في القرآن الكريم، وفي هذا الجزء من الدراسة نبحث في هاتين الجريمتين ثم نتطرق الى موقف الاسلام من الارهاب.

المبحث الاول

الجرائم الارهابيه في الشريعة الاسلاميه

فرق الفقه الجنائي الاسلامي بين جريمة الحرايه الارهابيه وجريمة البغي السياسيه والتي تقع باعث سياسي او بتأويل سائغ ، وتشدد الفقه الاسلامي في جريمة الحرايه لخطورتها وتأثيرها على الحياه الاجتماعيه والسياسيه والاقتصادييه ولكونها ذات طابع ارهابي بينما عاملت الشريعه البغاه بصوره اكثر تساهلا وفرقت بين البغي الحق والبغي الباطل وتطلبت مناصره الاول ومقاتله الثاني ومعامله البغاه بالحسنى اذا القوا اسلحتهم ولم تجوز الشريعه الاجهاز على الجرحى او اخذ اموالهم او مطاردتهم اذا أدبرو.

المطلب الاول: جريمة البغي:

جريمة البغي هي جريمة سياسيه تقترب ضد السلطه بناء على التأويل السائغ والتأويل السائغ يقابل في القانون الباعث السياسي فالتأويل قد يكون سائغاً وقد يكون فاسداً ، وكذلك الباعث قد يكون دنيئاً «وقد يكون شريفاً».

وقد فرق الفقهاء بين البغي بحق والبغي بغير حق والذي ينبغي وصفه بالجريمه و أوجبوا الوقوف مع البغاه إذا كانوا على حق وكان الإمام جائراً».

إما إذا كانوا على باطل وكان تأويلهم غير سائغ فيجب حرب البغاه إذا اجتمعوا في مكان معين ليس لان فعلهم يكون جريمه ولكن لردهم الى رشدهم ، لذلك لايجب قتالهم إلا إذا بدئوا القتال.

مصداقاً «لقوله تعالى ((وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت إحدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ، فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا أن الله يحب المقسطين ، إنما المؤمنون أخوه فاصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون)) .

وقد اشترط الفقهاء أن يكون الخروج بقصد عزل الإمام غير العادل ، ومن ثم تقترب هذه الجريمه من الجريمه السياسيه في القانون الوضعي مما يستدعي تخفيف العقاب فيها والامتناع عن تسليم مرتكبها.

وهو ما استدعى الفقهاء المسلمين إلى تعريف البغاة بأنهم ((الخارجون على الإمام الحق بغير الحق فلو خرجوا بحق فليسوا بغاة)) بينما ذهب آخرون إلى القول بأنهم ((هم الخارجون على إمام ولو غير عادل بتأويل سائغ ولهم شوكة)) .

ومن ثم لا يمكن النظر إلى الجرائم الإرهابية باعتبارها جريمة بغية وان كان لبعض مرتكبيها أرائهم وتأويلاتهم فخطف الطائرات والقرصنة البحرية واحتجاز الرهائن وطلب الفدية وقتل المدنيين وترويعهم لا يهدف إلى عزل الإمام غير العادل خاصة إذا ما اتخذ عملهم بعد دوليا لا يتناسب مع وصف البغي والذي يستدعي أن يكون داخل الدولة بحكم استهدافه عزل الإمام الجائر.

المطلب الثاني: جريمة الحراية

تعد جريمة الحراية من ابشع الجرائم التي ورد النص عليها في التشريع الإسلامي ووضعت لها شروط خاصة وأركان خاصة لا تتحقق إلا بوجودها لجسامة العقوبة المترتبة عليها والتي ورد النص عليها في القرآن الكريم ((أنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم)) . والحراية في اللغة مصدر مشتق من فعل حارب يحارب. ولهذا الفعل عدة معان منها أن الحرب بمعنى القتل وبمعنى المعصية وحارب الله إذ عصوه كما يأتي الحرب بمعنى سلب.

وفي اصطلاح الفقهاء تعرف بأنها (خروج جماعه أو فرد ذي شوكة إلى الطريق العام بغية منع المسافرين أو سرقة أموال المسافرين أو الاعتداء على أرواحهم) وعرفها الحنفية بأنها (الخروج على المارة على سبيل المغالبة على وجه يمنع المارة من المرور وينقطع الطريق) . في حين عرفها الشافعية بأنها البروز لآخذ المال أو قتل أو إرهاب ويضيف بعضهم أن يكون ذلك مكابرة أو اعتمادا على الشوكة مع البعد عن الغوث.

أما الشيعة الأمامية فأن المحاربة عندهم هي تجريد السلاح برأ وبحرا ليلا ونهارا لإخافة الناس في مصر وغيره وعد السارق محاربا إذا اقترف جريمة السرقة مع استعمال السلاح.

في حين وسع الظاهرية معنى الحرابة ليشمل كل مفسد في الأرض وحجتهم في ذلك أن آية المحاربين جعلت كل مفسد في الأرض محاربا والحكم مطلق يجرى على اطلاقه ما لم يرد حكم يقيد.

ومن مجموع هذه التعريفات يمكن القول بأن فقهاء المسلمين بمختلف مذاهبهم يجمعون على أن الخروج لإخافة الناس في الطريق أو لاختد أموالهم أو قتلهم أو جرحهم هو من قبيل الحرابة.

وأذا ما أجرينا مقارنة بين هذه الأفعال والصور المعاصرة من الجرائم الإرهابية نجد انهما يتفقان من حيث توافر العنصر النفسي ونشر الرعب أو الخوف وقد تقدم أن الشافعية عرفوا الحرابة بأنها البروز لآخذ المال أو إرهاب. كما اشترط الفقهاء تجريد السلاح والمكابرة بالاعتماد على الشوكة والمغالبة وهو ما ينطبق على اكثر العمليات الإرهابية في الوقت الحاضر لاسيما أعمال القرصنة البحرية وخطف الطائرات حيث يمتنع الغوث ويتم استخدام السلاح أو التهديد به لنشر الرعب بين المسافرين.

وعلى ذلك نجد أن جريمة الحرابة في الشريعة الإسلامية هي الصورة المقابلة للجريمة الإرهابية في التشريع الوضعي وقد حرص الإسلام على ضمان أمن واستقرار المجتمع باعتبار هذه الجريمة من الكبائر ورصد لها أشد العقوبات لما في قطع الطريق وقتل الناس وإرهابهم من إشاعة للفوضى والرعب واخلال خطير للنظام العام. ومن المهم القول ان جريمة الحرابة من الكبائر بسبب ما يشيعه قطاع الطرق من الارهاب والخوف في نفوس الناس ويمنعهم من ممارسة اعمالهم والتنقل في بلاد الاسلام بحريه ، والمقصود بالحرابه من الناحيه اللغويه محاربة الله ورسوله أي تحول قاطع الطريق الى محارب لكل القيم السماويه والساميه التي جاءت بها الشريعة الاسلاميه الغراء والتعبير جاء مجازي لانها محاربة غير مباشره لمن يحارب عباد الله تعالى في تنقلهم وبيعث الرعب في نفوسهم انما يحارب الله ورسوله وسميت الحرابه ايضا بالسرقة الكبرى بالرغم من الاختلاف بين الحرابه والسرقة فهذه الاخيره تستوجب اخذ المال خفية بينما الحرابه يؤخذ المال

فيها بالقوة عن طريق الترهيب والرعب والبعد عن الاستغاثة ومفاجأة المجني عليه باستعمال السلاح او بدونه، وقد يقوم بها شخص او مجموعة اشخاص. وحيث لازلنا في المعنى الاصطلاحي فان الفقهاء المسلمين يعرفون الحرابه بتعريفات متعددة ذات مضمون واحد فيقولون بانها قيام شخص او جماعة باخافة الناس او قتلهم واخذ اموالهم او ترهيبهم فقط واخذ اموالهم او ربما قتلهم فقط دون اخذ المال ووردت تعريفات الفقهاء المسلمين كل حسب رؤيته واجتهاده الفقهي مستنديين الى آية الحرابه السابق ذكرها فيرى الفقه الشافعي الحرابه بانها خروج لاخذ المال والقتل او الارهاب بالاعتماد على القوة والشوكة والبعد عن الغوث شرط ان لا يكون معها باعث سياسي مثل طلب الأماره سواء كان المحارب مسلما ام ذميا ، ذكرا او انثى ، حرا او عبدا بسلاح او بدون سلاح في الصحاري او في المدن.

اما الفقه المالكي فيرى ان الحرابه هي قطع الطريق لاخذ المال واخافة الناس او قتلهم في اماكن يستحيل معها الغوث ويشترط المالكيه ان يكون الفعل بشكل علني لتحقيق مصالح ماديه غير مشروع ، فالحرابه عندهم الاعتداء والسلب وازالة الامن.

اما الفقه الحنفي فيعرف الحرابه على انها قطع الطريق باسلوب يمنع المارة من الفائده منه مستخدمين القوة الماديه والقتل والتخويف ، سواء وقع الفعل من شخص واحد او مجموعة اشخاص مستخدمين السلاح او بدونه ، لكن الحنفية يتطلبون في المال نصابا معين لكي يكون محلا لجريمة الحرابه وهو عشر دراهم فالمحارب قد يخرج لاخافة الناس مغالبة او بالقوة مستخدما الشوكة والمنعه في الطريق دون ان يقتل او ياخذ مالا بل مجرد الاخافة واثارة الرعب فقط فصي هذه الحالة تطبق عليه عقوبة الحرابه واذا اخذ المال فقط دون ان يقتل احدا فهو محارب أيضا واذا قتل المحارب الناس دون اخذ المال فتحقق الجريمه وقد يخرج المحارب فيقتل الناس وياخذ اموالهم فهو محارب تطبق عليه جريمة الحرابه وعقوبتها. اذن هو محارب تطبق عليه الجريمه والعقوبه في كل الحالات السابقه ولمعرفة تفاصيل اكثر عن جريمة الحرابه باعتبارها الجريمه الارهابيه في الشريعة الاسلاميه سنوضح شروط تحققها والعقوبات المترتبة عليها.

اتفق الفقهاء المسلمون على الشروط العامه لتحقيق هذه الجريمه الا ان الاختلاف بينهم في تفاصيل تلك الشروط فمنهم من تطلب في مقترفي الجريمه ان يكونوا ذكورا وان الحد لا يقام على الاناث ، اما الراي الاخر فيرى ان الآيه الكريمة التي جرمت الحرايه وردت عامه والعام يجري على اطلاقه مالم يقيد حيث جاء في الايه ((انما جزاء الذين يحاربون)) فهي وردت بصيغة المذكر وتفسير الآيه يفيد ان لفظ المذكر الجمع انما ينصرف الى الذكر والانثى ، ويرى هذا الراي ايضا ان الوسائل الحديثه المتوفره للمرأة وما تستطيع ان تقوم به لا يقل خطورة عن دور الرجل في قيامه بالجريمه ، ونرى ان الراي الثاني اقرب للواقع لما نشاهده من تنظيم النساء للعصابات الاجراميه المنظمه واستخدام الاسلحه والتقنيات الحديثه في ارتكاب الجريمه ، وبخصوص السلاح ودوره في الجريمه فبعض الفقهاء اشترط لكي تتحقق الجريمه ان يحمل الجناة سلاحا ظاهرا او مخبئا بغض النظر عن نوعه ، بينما هناك من الفقهاء من يرى ان الجريمه تعتبر واقعه فعلا ولو لم يكن الجاني او الجناة يحملون سلاحا وذلك لان صفة المغالبه واقعه من قبل الجناة عن طريق الرعب والارهاب الذي يحدثه في نفوس المجني عليهم وعدم قدرة هؤلاء الاخيرين على طلب الفوت من السلطه العامه او من الناس فالمعيار وفق الراي الاخر هو استحالة الاستغاثة لاسباب متعددة قد تكون بعد المكان عن العمران او حصول الجريمه ليلا او لان المجني عليه لا يستطيع مقاومة عدد من الجناة ، والراي الثاني اقرب للصواب فالسلاح ليس ضروريا فقد يحدث مجموعه من قطاع الطرق الرعب والخوف في نفوس الناس المسافرين في الطريق العام الخارجي دون ان يحمل الجناة الاسلحه او يحملون العصي فقط لان المفاجأة التي تحصل للمجني عليهم تجعلهم يتصورون ان الجناة يحملون السلاح وانه ليس من السهولة القيام بهذا الفعل الارهابي بدون سلاح وانه يحتاج الى قدره عاليه لمخالفة الشرع تأباه النفوس الصحيحه والسليمه ومن الشروط التي نتج عنها اكثر من راي بين الفقهاء مسالة مكان وقوع الجريمه او مكان قطع الطريق كما يسميه الفقهاء المسلمون ، فمنهم يرى ان الحرايه لا تتحقق كجريمه ارهابيه الا اذا وقعت بعيدا عن المدن وفي الطرق النائية لانعدام الفوت ، اما اذا وقعت في الامصار (المدن) فيرى هذا الاتجاه ان الاستغاثة ممكنه ولا

يجوز ان نكون امام جريمة حرا به ، بل جريمه من نوع اخر ، فقد تكيف على انها سرقة ، او جريمة قتل او سرقة بظروف مشدده او قتل بظروف مشدده ، اما الاتجاه الثاني بخصوص مكان وقوع الجريمة فيعتقد ان الجريمة تعتبر واقعه فعلا سواء وقعت في الطريق العام ام داخل المدن ، في الليل ام في النهار ، لان العبرة بمنعة الجاني وقوته وسيطرته على المجني عليه وعدم استطاعة هذا الاخير المقاومة والاستغاثة ، والحق ان الراي الثاني هو الارجح في نظرنا لانه يستوعب الحالات المتعددة .

وما يخص ضرورة مباشرة قاطع الطرق او المحارب للجريمة بنفسه او بالاشترك مع اخرين فهناك رأي ان الجريمة تنطبق فقط على فاعل الجريمة الاصيلي الذي باشر الفعل الاجرامي بنفسه اما من حرضه او ساعده بتوفير المواد واللوازم والاسلحة المسهله للجريمه ، او من كان يراقب الطريق او من وفر للجاني الحراسه او الحمايه فكل هؤلاء ليسوا محاربين ولا ينطبق عليهم وصف الحرا به كجريمه حديه في الفقه الجنائي الاسلامي بل تنطبق عليهم جرائم وعقوبات كل حسب الفعل الذي اقترفه فاذا شكل الفعل الاجرامي جريمه مستقله قائمه بذاتها فيصار الى تطبيق عقوباتها سواء كانت من جرائم الحدود او القصاص او يصار الى تطبيق العقوبات التعزيرييه على حالة الاشترك في الجريمه ولا تنطبق عقوبة جريمة الحرا به الا على الفاعل الاصيلي في الجريمه ، اما الراي الثاني فيرى ان الحرا به في الغالب تتطلب القوه والمنعه والشوكة واستعمال السلاح واشترك عدد من الجناة واستخدام وسائل النقل المختلفه وتتطلب معاونه ومساعدة وتهيئة مستلزمات لذلك فيكون هناك فاعلين اصليين وشركاء في الجريمه ويرى هذا الاتجاه تطبيق عقوبة الحرا به واعتبار الجريمه متحققه بالنسبة للفاعلين الاصيلين والشركاء على حد سواء دون تفريق بينهم باعتبار ان كل منهم يؤدي دوره في وقوع جريمة الحرا به . ان الراي الثاني يحقق الحكمه التي ارادها الشارع المقدس من فرض عقوبة جريمة الحرا به باعتبارها من جرائم الحدود لانها تمس الامن الداخلي للدوله وسلامه طرقاتها ومن شأن تشديد العقوبه في هذه الجريمه كما جاءت في الشرع الاسلامي يوفر الحماية لتحرك الناس واداء مصالحهم ولكي لا يحصل تعاون ومساعدته مع مرتكبي مثل هذه الجريمه ، كذلك فان الفقه الإسلامي لا يفرق بالنسبة لفاعل الجريمه ان يكون مسلما او

ذميا حيث ان الجريمة تقع في بلاد الاسلام ويفترض ان القانون الجنائي يسري على كل من يعيش على ارض الدولة مسلما او ذميا او مستأمنا ، لكن هناك رأي لقليل من الفقهاء يستوجب ان يكون الجناة مسلمين حتى يطبق النص عليهم اما اذا كانوا من الذميين فلا ينطبق عليهم باعتبار ان قطع الطريق والاشتراف في جريمة الحرابه يشكل نقضا للعهد الذي قطعته الذمي على نفسه عندما سكن في بلاد الاسلام ويعامل في حالة قيامه بجريمة الحرابه او اشتراكه فيها بأية طريقه على انه ناقض للعهد فيباح دمه وماله فالملاحظ ان الراي الاول اكثر تحقيقا لاهداف النص القرآني الكريم كما انه يساير المبادئ العامه في الفقه الجنائي الاسلامي والحديث.

ثانيا: - عقوبة جريمة الحرابه

الحرابه من جرائم الحدود التي شرعت عقوباتها ، الا ان النص القرآني الكريم في آية الحرابه قرر عدة عقوبات لهذه الجريمة الخطره وهي القتل والصلب وقطع الايدي والارجل من خلاف والنفسي ، والخلاف في الرأي بين الفقهاء هل ان هذه العقوبات تطبق على مرتكب جريمة الحرابه اذا توفرت شروطها بصورة كيفيه حسب رأي الامام او القاضي ام يحدد لكل فعل اجرامي مكون لجريمة الحرابه نوع العقوبه التي يجب ان تطبق على الجاني، وفي هذا المجال هناك رأيان الاول يقرر ان الشارع المقدس حدد لكل فعل من الافعال المكونه للجريمه (الحرابه) والتي تتحقق بفعل ولو واحد من تلك الافعال الاجراميه عقوبه محدده فحدد الباري عز وجل لجريمة القتل في الحرابه ان يعاقب الجاني بالقتل واذا اخذ الجاني المال فقط تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى واذا اخاف الناس وارعبهم وعبث في امن الطريق دون قتل او اخذ مال بل مجرد الارهاب والرعب يعاقب بالنفسي واذا اخذ الجاني المال وقتل المجني عليه يعاقب بالقتل والصلب، ويرى بعض الفقهاء ان المقصود بالنفسي في هذه الحاله هو السجن المؤقت بينما يرى اخرون ان المقصود بالنفسي ان يطرد الجاني الى بلاد بعيده يتعذر عليه العوده دون مساعدة من ولي الامر أي السلطة العامه ، فنستنتج ان هذا الرأي يقرر لكل فعل عقوبه كما حددها النص القرآني ، اما الرأي الثاني فيرى ان الجريمة اذا وقعت فان القاضي او الامام يملك السلطة التقديرية الكامله لايقاع العقوبه المناسبه بالنظر الى المصلحه العامه أي مصلحه المجتمع بشرط ان تقرر العقوبه من بين العقوبات التي وردت في

آية الحرابه والتي لايجوز تغييرها او تعديلها او تبديلها لانها من جرائم الحدود كما اسلفنا وينظر الامام او القاضي في هذه الحاله الثانيه الى خطوره الجاني وليس الى خطوره الجريمة ، وجاء هذا الاختلاف في الاراء بسبب الاختلاف في تفسير نص الآية الكريمة (آية الحرابه) وبالذات في تفسير كلمة (او) التي وردت في النص فمنهم من يعتبر كلمة (او) جاءت على سبيل الترتيب بينما يعتبرها البعض الاخر جاءت على اساس التخيير .

فالفقه الظاهري يرى ان الامام مخير في تحديد العقوبه المناسبه لجريمه الحرابه بغض النظر عن الفعل المكون للجريمه سواء اخاف الجاني السبيل فقط او اخذ المال او قتل فقط او قتل واخذ المال معا .

اما الفقه المالكي فيرى ان الامام يملك سلطه تقديره في اختيار العقوبه اذا لم يكن الجاني قد قتل فاذا قتل فالامام اوالقاضي مخير بين ان يقتله او يقتله ويصلبه .

ويرى الفقه الحنفي ان المحارب اذا اخاف السبيل فقط فعقوبته النفي ولا يجوز تطبيق العقوبات الاخرى عليه والتي وردت في اية الحرابه ، أي لا يجوز قتله او قطع يده ورجله من خلاف .

بينما يعتقد الشافعيه جواز فرض عقوبه تعزيريه عليه اما اذا اخذ المحارب المال دون ان يقتل فالرأي الراجح لدى الشافعيه والحنفيه ان تقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى ، اما اذا قتل الجاني ولم ياخذ المال فيرى الجعفريه وجوب قتله دون الصلب اما اذا قتل واخذ المال فالواجب قتله وصلبه امام الناس للقضاء عليه اولاً ، وزجر غيره ثانياً ممن يحمل في نفسه نية ارتكاب مثل هذه الجريمه ، وفي حالة الصلب تعددت الاراء هل ان الصلب قبل القتل ام بعده فالبعض يرى ان الجاني يقتل اولاً ويعلق في مكان عالي ليشاهده الناس وهناك رأي اخر يقول يصلب على خشبه ويطنع في قلبه حتى يموت اما الرأي الثالث يرى وجوب شده في مكان عالي دون طعام او شراب حتى يموت ، ولا يجوز التمثيل بالجاني لان الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) نهى عن المثل ولو بالكلب العقور ومن كل ما تقدم يتضح لنا ان الشريعة الاسلاميه الغراء سبقت كما هي دائماً كل القوانين الوضعيه في تحديد الجريمه الارهابيه وتشريع أفسى العقوبات لها ومحاربة الإرهاب والإرهابيين بينما لم

تعرف القوانين الوضعيه الإرهاب والجريمه الارهابيه الا في وقت متأخر جدا قياسا على التشريع الذي جاء به الفقه الجنائي الإسلامي مستندا للقران الكريم كما ان هذا الفقه جاء مرنا ومتطورا ليواكب ويعالج كافة حالات الارهاب المتجدده مثل خطف وقتل الاشخاص واستخدام الاسلحه الحديثه وخطف الطائرات واستعمال التقنيات الحديثه في الارهاب، كما ان الفقه الإسلامي اعتبر الحرابه جريمه عاديه بغض النظر عن الباعث على ارتكابها حتى لو كان الباعث عليها سياسيا وذلك بسبب جسامه الخسائر الماديه والبشريه التي تخلفها الجرائم الارهابيه وبسبب عدم التناسب بين الغايات والبواعث السياسيه التي تدعيها الجماعات الارهابيه وبين الطرق الوحشيه والإجراميه التي تتبعها العصابات او المنظمات الارهابيه لذلك فان الشريعه قررت منذ اربعة عشر قرناً بان هذه الجريمه من الجرائم العاديه وقررت لها اشد العقوبات وسنشير الى الجريمه السياسيه المتمثله بجريمه البغي خلال حديثنا في المطلب الثاني.

مضمون الارهاب كجريمه دولية

عند دراسة الارهاب كجريمه دولية لابد من بيان هذا الوصف اولا “ ومن ثم بيان الافعال التي تؤلف الارهاب الدولي ثانياً “ وذلك في المبحثين التاليين:

المطلب الاول: الارهاب كجزء من الجريمه الدولية

على الرغم من ان الرهاب نمطاً “ قديماً في علاقات الدول الا انه اصبح منتشراً “ في عصر الحرب الباردة ، فلقد كان وسيله خاطئه لحسم النزاعات الدبلوماسيه والدوليه بين البلدان رغم وجود القوانين التي تتخذ مواقف متشده ضد هذا الفعل.

وفي القانون الدولي، فان الارهاب يقع ضمن نطاق الجرائم ، كما انه يعد جريمه دوليه ، فالجريمه التي ترتكب بحق الانسانيه في القانون الدولي هي الجرائم التي تتمثل في انتهاك حقوق البشر والتي تعرف اليوم بحقوق الجيل الاول ، وهي في رأي الاستاذ اكين اويبود ، فان تلك الحقوق تتجاوز مستوى كونها مجرد حقوق اساسيه يتمتع بها البشر نتيجة الاتصال الاجتماعي بين الدوله والفرد ، اذ انها تشكل حقوق الافراد التي لا يمكن التنازل عنها والتي وهبتها الطبيعه وبالتالي فانها

تؤلف شكل القوانين التي تعرف بالحجج ، وحسب التعريف فان الحجج هي اعراف قاطعه لايسمح بالانتفاض من قدرها .

الا انه وقبل ان نتناول ما تنطوي عليها هذه الحقيقيه المسلم بها ان الارهاب الدولي جريمه من الجرائم الدوليه ، علينا ان نحدد معنى الجريمة الدوليه ، فقد كان من المتفق عليه في ظل القانون الدولي بان هناك جرائم يحق لكل دولة ان تمارس ازاءها اختصاصا " جنائيا " بغض النظر عن جنسية مرتكبها او ضحيتها او مكان ارتكابها ، وكان من اشهر هذه الجرائم هي القرصنه ، ولربما لم يكن من حق الدول فحسب ان تمارس مثل هذا الاختصاص ، بل من واجبها ايضا ، وبامكاننا ان نستشهد بعدد من الاتفاقيات الدوليه التي تلزم اطرافها من الدول بممارسة هذا الاختصاص ، ومن امثال هذه الاتفاقيات: اتفاق (طوكيو) في الجرائم والافعال الاخرى التي ترتكب على متن الطائرات لعام ١٩٦٣ . ، واتفاق (لاهاي) لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات لعام ١٩٧٠ ، واتفاق (مونتريال) لقمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني لعام ١٩٧١ والاتفاق الدولي لمناهضة ارتهان الاشخاص لعام ١٩٧٩

وهكذا فان الفعل يكتسب صفته الجنائيه الدوليه من اعتراف الدول بهذه الصفة ، ومن الطبيعي ان هذا الاعتراف لاياتي الا بعد ان يكون الفعل نفسه مسأله خطيره ذات اهتمام دولي ، أي مصدرخطر على امن الدول وسلامتها ، واستنادا " الى هذا يمكن القول بان الجريمه الدوليه فعل يعترف به دوليا بانه جنائي ، ويعني هذا ان الفعل يعد جريموفي ضوء المبادئ العامه للقانون الجنائي التي يعترف بها المجتمع الدولي ، ومن ثم مناقضا " للقانون الدولي .

فالجرائم الدوليه تتصف بصفتين ، اولاهما : ان الفعل يخالف القيم الانسانيه المستقر عليها لدى المجتمع الدولي ، او يسبب ضررا « لمصلحة مشتركه للمجتمع الدولي ، ثانيا : ان ارتكاب هذه الافعال قد يسبب خطرا على المجتمع الدولي او يغفل بالامن والسلم الدوليين .

اما عن مصدر الجرائم الدوليه ، فهي تدرج في اتفاقيات دولية ، كما يتضمنها العرف الدولي ، أي ما استقرت عليه الدول في معاملاتها ، ومن ثم فان هنالك اتفاقيات دولية تقنن الجرائم الدوليه

، وهي: القرصنة ، والرقق وتجارة الرقيق والاعمال الشبيهه ، الاتجار بالمخدرات ، جرائم الحرب ، الجرائم ضد الانسانية ، ابادة الجنس البشري ، اختطاف الطائرات - القرصنه الجويه - ، اعمال العنف ضد الطيران المدني ، اعمال العنف ضد رؤساء الدول والاشخاص المحميين دوليا مثل الدبلوماسيين وموظفي المؤسسات والهيئات الدوليه مثل الامم المتحده ، احتجاز الرهائن المدنيين لاغراض اراهيبية ، قطع الكابلات التليفونية عبر البحار ، استخدام البريد الدولي السريع الارسال المتفجرات اومواد مخدره او اية اشياء مخلة بالاداب العامه ، واخيرا» سرقة الاثار القومية والتراث القومي والاتجار الدولي فيها ، اما عن العرفالدولي ، فهو يتضمن جريمة العدوان ، وبعض انماط جرائم الحرب وحظر استخدام بعض الاسلحه المسببه للالام الجسيمه . هذه الانماط من الجرائم مدونه في اكثر من (٢٧٤) اتفاقيه دوليه ابرمت خلال الفترة ما بين عام ١٨١٥ وعام ٢٠٠١ ، حيث عينت جميعها بالمسؤولية الجنائية الفرديه ، وليس بمسؤولية الدولة ، فعلى سبيل المثال هناك اربع اتفاقيات معينه بجرائم الحرب هي اتفاقيات جنيف الاربعه لعام ١٩٤٩ ، اضيف اليها ملحقات اضافية عام ١٩٧٧ ، وفي مجال تجريم المخدرات هناك (١٢) اتفاقيه دوليه ابرمت خلال الفتره ما بين عام ١٩١٢ وعام ١٩٨٨ ، بينما هناك (١٢) اتفاقيه في مجال الارهاب ويجري الان التفاوض حول اتفاقية اخرى خاصه بالعمليات الارهابيه التي قد تستخدم اسلحه نوويه ، ومن الملاحظ ان لكل من هذه الجرائم عنصرا» دوليا وهو ما يجعلها موضوع اهتمام دولي ، بيد انه يتعين ملاحظة انها نابعة من ارادة الدوله وليس من مشرع دولي لا بل مشروع الاتفاقيه الذي اعدته لجنة الحقوق التابعه لهيئة الامم المتحده حول مسؤوليه الدول ، كان قد تم الفصل فيه بين الجريمه الدولية والاخلال بالحقوق الدوليه ، فاذا عرفنا الاخلال بالحقوق الدولية انه: فعل الحكومه الذي يخل بالالتزام الدولي دون علاقة هذا الفعل بموضوع الالتزام الذي اخلت به ، فالفعل المناقض للحقوق الدوليه الذي ظهر نتيجة اخلال الدوله بالالتزام الدولي الذي يشكل اساسا لتامين المصالح الحيويه الهامه لجميع الدول يمكن اعتباره جريمة بحق جميع الدول ويشكل جريمة دولية وينتمي الى مجموع هذه الجرائم الدوليه مايلي:-

١- الاخلال العنيف بالتعهدات الدولييه ذات الاهمية الاساسيه لتامين السلم والامن الدولي، كالتعهد الذي يمنع العدوان.

٢- الاخلال العنيف بالتعهدات الدولييه ذات الاهمية الاساسيه لتامين حق الشعوب في تقرير مصيرها ، كالتعهد بمنع اقامة وبقاء قوات السلطات الاستعماريه.

٣- الاخلال العنيف بالتعهدات الدولييه ذات الاهمية الاساسيه للدفاع عن الهوية الانسانية كالتعهد بمنع العبودية والتمييز العنصري والاباده الجماعية.

٤- الاخلال العنيف بالتعهدات الدولييه ذات الاهميه الاساسيه لحماية الوسط المحيط ، كالتعهد منع التلوث الشامل للبحر والجو.

ولقد اوضحت لجنة القانون الدولي في تعليقها على المادة (٥٣) من معاهدة فينا قانون المعاهدات ١٩٦٩ بان قانون الميثاق الخاص بحضرا استخدام القوه بحد ذاته يشكل مثالا، رائعا وبارزا على اتسام قاعدة من قواعد القانون الدولي صفة الافحام والاقناع بالحجه ، ومما لا شك فيه بان الفعل الارهابي ينطوي على استخدام القوة ، وفي تعليق اخر ، ذكر البرفيسور د. جي. هاريس في كتابه قضايا وموضوعات حول القانون الدولي بان مفهوم الحجج المقنعه له اوجه تشابه مع مفهوم erg omnes والذي توضح وتجسد في مسودة فقرات لجنة القانون الدولي حول مسؤولية الدوله. وقد توضحت قوة مجموعة الاحكام هذه بالاضافة الى طبيعه الملزمه لاحكام قوانين المعاهدات، في المواد (٥٣) و(٥٤) من معاهدة فينا وكما يلي:-

- ماده (٣٥): تعتبر المعاهدة لاغية اذا كانت من وقت عقدها تتعارض مع قاعدة قطعية من قواعد القانون الدولي العام ، ومن تطبيق هذه الاتفاقية يراد بالقاعدة القطعية من قواعد القانون الدولي العام اية قاعدة مقبولة ومعترف بها من المجتمع الدولي ككل بوصفها قاعدة لايسمح بالانتقاص منها ولا يمكن تغييرها الا بقاعدة لاحقه من قواعد القانون الدولي العام يكون لها نفس الطابع

- اما المادة (٥٤): فتتص على انه اذا ماظهر عرف جديد من اعراف القانون الدولي ، فان أي معاهدة موجوده تتعارض معه تصبح لاغية ومنتهيه.

وهذا يعني بان أي خرق لهذه القوانين ينطوي على عواقب وخيمه. كذلك ، كتب هاريس بانه في مجموعة الجرائم هذه هنالك افعال منحرفه مثل التعذيب والقتل والاباده الجماعية وهي تحمل امتدادات بين طيات معانيها المختلفه - من ضمنها الارهاب.

كذلك ، فان أي جريمه دوليه هي جريمة تعرف في معاهدة ثنائيه او متعددة الاطراف ويحق لاطراف المعاهدة فقط ادانتها او يكون لديها الصلاحيه القانونيه في مقاضاة الجاني المزعوم. وفي ضوء قواعد وتعريفات الاشكال المختلفه للارهاب المضمنه في معاهدات مختلفه - سبق لنا التطرق لها - فانه بلا جدال جناية كبرى تهدد سلام الامم والشعوب وتتسبب في مقتل مجاميع من الناس وتولد معاناة للبشرية..

- كما يتناقض الارهاب باعتباره عمل من اعمال العنف ضد دولة من الدول مع الفقرة (٣) و(٤) من الماده الثانية من ميثاق الامم المتحدة كذلك فانه يتناقض مع معاهدة فض النزاعات لدول الباسفيك والتي ابرمت في هولندا عام ١٩٠٧ ، ومعاهدة فرساي - لذات السبب - أي باعتبار الارهاب عمل من اعمال العنف ضد دولة من الدول وبذا فان تجريم الارهاب باتفاق دولي يقع - الان - ضمن حدود (١٢) معاهدة رئيسيه تركز على الارهاب بصيغ مختلفه هي:-

١- الاتفاقية المتعلقة بالجرائم وبعض الاعمال الاخرى المرتكبه على من الطائرات ، الموقعه في طوكيو في ١٤/٩/١٩٦٣ .

٢- اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، الموقعه في لاهاي في ١٦/١٢/١٩٧٠ .

٣- اتفاقية قمع الاعمال غير المشروعه ضد سلامة الطيران المدني ، الموقعه في مونتريال في ٢٣/٩/١٩٧١ .

٤- اتفاقية منع ومعاقبة الجرائم المراكبه ضد الاشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، التي اعتمدها الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٤/١٢/١٩٧٣.

٥- الاتفاقية الدولية مناهضة اخذ الرهائن التي اعتمدها الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٧/١٢/١٩٧٩.

٦- اتفاقية الحماية المادية من المواد النووية الموقعه في فينا بتاريخ ٣/٣/١٩٨٠.

٧- البروتوكول التكميلي المتعلق بقمع اعمال العنف غير المشروعه في المطارات التي تخدم الطيران المدني المكمل لاتفاقية قمع الاعمال غير المشروعه الموجهه ضد سلامة الطيران المدني الموقع في مونتريال في ٢٤/٨/١٩٨٨.

٨- اتفاقية قمع الاعمال غير المشروعه ضد سلامة الملاحة البحرية ، المحرره في روما في ١٠/٣/١٩٨٨.

٩- بروتوكول قمع الاعمال غير المشروعه ضد سلامة المنصات الثابته الموجوده في الجرف القاري ، المحرره في روما في ١٠/٣/١٩٨٨.

١٠- اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكيه بغرض كشفها الموقعه في مونتريال بتاريخ ١/٣/١٩٩١.

١١- الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الارهابيه بالقنابل التي اعتمدها الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٥/١٢/١٩٩٧.

١٢- الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الارهاب التي اعتمدها الجمعية العامة للامم المتحدة في ٩/١٢/١٩٩٩.

علماً أن هذا التحديد - أي تجريم الارهاب ضمن ال (١٢) معاهدة ، جاء وفقاً للرسائل الموجهه لرؤساء وزعماء دول العالم من الامين العام للامم المتحدة على اثر صدور قرار مجلس الامن ١٣٧٣ في عام ٢٠٠١، ولا يعني بتاتا اهمالنا للتحريم الوارد في قانون النزاعات المسلحة قانون لاهاي لعام

١٩٠٧ والقانون الدولي الانساني - قانون جنيف- لعام ١٩٤٩ ، للجوء الى الارهاب كوسيلة من وسائل الاقتتال ، وغيرها من اتفاقيات قد تتضمن تحريما للارهاب.

ولا يصعب علينا ان نلاحظ هنا بان تعليق وصف الفعل بانه جريمة دولية على اتفاق الدول قد يعني بان افعالا معينة يمكن ان تبقى خارج دائرة هذا الوصف ما لم تتفق الدول على شمولها به ، الا ان تزايد الاخطار على المجتمع الدولي جراء تزايد هذه الافعال يدفع الدول الى تحديد هذه الافعال بانها جرائم دولية ، ويمكننا ان نلمس هذه الحقيقة في البحث المستمر عن تعريف شامل للارهاب بالذات، وذلك بالرغم من توصل المجتمع الدولي الى تحديد بعض اشكال الارهاب ” التي سبق التعرض لها ” ، فالمراد من التوصل الى تعريف شامل للارهاب ما هو الا الحيلولة دون بقاء افعال ارهابية خارج التعريف - أي بقاء جرائم غير متفق دوليا على انها جرائم دولية - وقد بذلت محاولات مختلفة لتحديد الجرائم الدولية ، ومن هذه المحاولات مشروع- بيلاجو وينجسبريد عام ١٩٧٢- لعقد اتفاق خاص بالجرائم الدولية. وفي مشروع الاتفاق هذا ، حدد عدد الجرائم بانها جرائم بموجب القانون الدولي ويعاقب بسببها الافراد ، سواء أألقت هذه الجرائم ام لم تؤلف جرائم بموجب القوانين الجنائية الوطنييه. اما الجرائم الدولية ذاتها فقد حددت بطريقتي:-

١- الاولى تحديد الاتفاقات الدولية التي حددت فيها جرائم معينة وهذه الجرائم هي: الجرائم المرتكبة ضد السلم كما يحددها ميثاق المحكمه العسكريه لمحاكمة كبار مجرمي الحرب الذي وضع عام ١٩٤٥ ، وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية كما يحددها هذا الميثاق ايضا والافعال التي يعاقب مرتكبوها بموجب اتفاقيتي جنيف الصادرتين عام ١٩٤٩ ، وجريمة ابادة الجنس البشري كما حددها اتفاق ١٩٤٨ الخاص بمنع هذه الجريمة والمعاقبة عليها ، والرق والمتاجرة بالرقيق وغيرها من الممارسات المشابهة كما نص ليها في اتفاق عام ١٩٢٦ الخاص بالرقيق وبروتوكول عام ١٩٥٢ و الاتفاق الاضافي الصادر عام ١٩٥٦ ، والقرصنة كما حددها اتفاقي عام ١٩٥٨ ، ١٩٨٢ الخاص بقانون البحار ، والاختطاف وما يتعلق به من جرائم كما يعرفها اتفاق قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات الصادر عام ١٩٧٠ ، والمتاجرة الدولية

بالمخدرات والافعال الاخرى المعاقب عليها بموجب الاتفاق الخاص بالمخدرات الصادر عام ١٩٦١ وبرتوكول تعديله عام ١٩٧٢ .

٢- اما الطريقة الثانية التي اخذ بها هذا المشروع لتحديد الجرائم الدولية فهي تحديد اصناف عامة يعتبر كل فعل ينتسب الى واحد منها جريمة دولية ومن هذه الاصناف: تصميم الحرب العدوانية او اعدادها او المبادره اليها او شنها ، او اية حرب تعد خرقاً للمعاهدات او اتفاقات او تأكيدات دولية ، وجرائم الحرب التي تؤلف خرقاً لقوانين الحرب واعرافها والمرتكبه في مجرى منازعات مسلحة ذات طابع دولي او غير دولي ، والجرائم المرتكبه ضد الانسانية والمجسده في اباداة الجنس البشري والقتل الجماعي والابادة الاسترقاق والنفي والاضطهاد العنصري او السياسي او الديني او الثقافي ، وشملت هذه الاصناف التي تعرف الجرائم الدولية او تعالج المسائل المتعلقة بمنعها او المعاقبة عليها ، شريطة ان يؤدي تطبيق هذه الاتفاقات الى نتيجة ملائمة ، والا طبقاً لنصوص هذا الاتفاق .

كذلك: اعمال العنف الموجهه الى الاشخاص الذين يتمتعون بحماية بموجب القانون الدولي ، اعمال الارهاب الدوليه بصفتها افعالاً اجرامية يراد بها خلق حالة من الرعب في اذهان اشخاص معينين او جماعه من الاشخاص او الجمهور بصور عامه ، واخيراً، عد مشروع الاتفاق تلويث البيئه ، الذي يسبب ضرراً لصحة الجنس البشري او امنه اورفاهيته جريمة دولية ومن الملاحظ ، بصورة عامه ، ان التحديد التقليدي للجريمه الدوليه لم يعد كافياً فبموجب هذا التحديد ، تكون الجريمة دوليه اذا ارتكبت على اقليم دوله اخرى وحدثت نتائج ذات طابع دولي وانطوت عاى تطبيق القانون الدولي بصوره مباشرة او غير مباشره .

الا ان فكرة الجريمه الدوليه شهدت في السنوات الاخيرة تطبيقات او ممارسات اوسع مما كانت عليه من قبل . وكان من بين هذه التطبيقات تلك الجرائم التي ترق ما يمكن ان نسميه بالنظام الاجتماعي للمجتمع الدولي ، ذلك النظام الذي يفرضه القانون الدولي ، ويستشهد بعض الكتاب بهذا الشأن بجرائم المتاجره بالنساء والاطفال وتزوير العملات .

ومن التطبيقات الواسعة والحديثة نسبياً في الجريمة الدولية استخدام وسائل عنف متطورة في تنفيذها ، مما يعرض أمن الدول العام للخطر، وهكذا فإن هذه الجريمة تمس مصالح طرف ثالث اوعدة اطراف اخرين، أي أنها تؤلف فعلا يتجاوز الغرض المباشر الذي يبيغيه الفاعل والدول الموجه ضدها. وامثال هذه الافعال توصف بصوره عامة بانها افعال ارهابيه مرتكبه على مستوى دولي ، أي جرائم ارهاب دولي.

والواقع ان الارهاب ، برغم الاختلافات الناشئه حول تعريفه ، كان يعد جريمة دولية منذ فترة طويله ، وكان من الطبيعي ان تبرز صفته هذه في الوقت الحاضر نتيجة اتساع نطاقه وتزايد مخاطره على نطاق دولي ، وهو يعد اليوم جريمة دولية بالاجماع تقريبا ، ورغم الاختلاف على مصدر دولية هذه الجريمة ، فالبعض يرى ان الارهاب جريمة دولية لانه يؤدي الى تهديد السلم الدولي وتدهور العلاقات الدوليه ، ويراه بعض اخر فعلا يرتكبه افراد او مجموعه افراد او منظمات خاص في اقليم اخرى او أي فعل يؤثر بطريقة ما في مصالح دوله اخرى.

وذهب اخرون الى ان بالامكان وصف فعل ارهابي ما بانه دولي ليس فقط عندما يشمل عنصرا خارجياً ، أي الضحية او الخسائر او مسرح الحدث ، بل كذلك عندما ترتكبه دوله ضد احدى حركات التحرير او ضد دوله اخرى ، واعتبر هولاء الشعوب المناضله من اجل تحقيق مصيرها من اشخاص القانون الدولي ، ومن ثم فان ما يتعرض له من عمل ارهابي يعد جريمة دولية.

والحقيقه ان الارهاب الدولي ، بالحاقه اضراراً مختلفه بمصالح الافراد والدول على حد سواء يتناقض وعدد من المواثيق والاتفاقيات الدوليه ، فمثلاً " ان ديباجة الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسيه النافذ المفعول منذ عام ١٩٧٧ ، تؤكد حق الفرد في ان يتمتع بالتحريم من الخوف أي من الارهاب، وتعلن احدى مواد هذا الميثاق بان لكل شخص حق

الحياة وبان ما من شخص تسلب حياته اعتباراً ."

ويقرر الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، الصادر عام ١٩٤٨ ، بال لكل شخص حق الحياة والحرية والامن الشخصي. ويحرم اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الوديه والتعاون بين

الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة الصادر عام ١٩٧٠ ، تنظيم الانشطة الارهابيه ضد الدول الو التحريض على ارتكابها.

المطلب الثاني: الافعال التي تؤلف الارهاب الدولي

جاءت اتفاقية جنيف لمنع الارهاب والمعاقبه عليه - اتفاقية العصابة - لعام ١٩٣٧ ، لتمثل اولى المحاولات لتحديد الافعال التي تؤلف ارهابا دوليا ، فقد نص على ان - اعمال الارهاب - تعني الاعمال الاجرامية الموجهه ضد دولة مت والتي يقصد بها خلق حاله من الرعب في اذهان اشخاص معينين او جماعه من الاشخاص او الجمهور بصور عامه.

ثم نص على انه يعتبر كل طرف من اطراف الاتفاق عددا من الافعال المرتكبه على اقليمه افعالا اجراميه اذا كانت موجهه ضد طرف متعاقد اخر ، اذا كانت تؤلف افعالا ارهابيه بالمعنى المذكور. وهذه الافعال خمسة وهي:-

١- أي فعل متعمد يؤدي الى ان يتوفى او يصاب باذى جسدي خطير او يفقد حريته أي من رؤساء الدول او الاشخاص الذين يتمتعون بامتيازات رؤساء الدول ، او ورثتهم ، او زوجاتهم او اوزاجهم ، او أي من الاشخاص المكلفين بوظائف عامه او يتولون مراكز عامه عندما يكون الفعل موجها ضدهم بصفتهم العامه.

٢- تدمير ملكية عامه او ماكيه مكرسه لغرض عام وعائده لطرف متعاقد اخر وخاضعه لسلطه او الاضرار بها.

٣- أي فعل متعمد يقصد به تعريض ارواح المجتمع للخطر.

٤- اية محاولة لارتكاب فعل من هذه الافعال.

٥- صنع اسلحة او ذخائر او متفجرات او مواد ضارة ، او الحصول عليها او حيازتها او تزويدها ، لغرض ارتكاب جريمة ضمن هذا النص وفي أي قطر.

وبالتالي فقد تركزت الجهود الدولية قبل الحرب العالميه الثانيه لتحديد افعال الارهاب الدولي على تحديد الافعال الارهابيه الموجهه الى رؤساء الدول والحكومات والدبلوماسيين والرسميين الاخرين . ولم يبدأ الاهتمام بمسألة الارهاب الذي تتعرض له الشعوب وحركاتها الوطنيه على ايدي الانظمه الاستعماريه والاستيطانيه والعنصريه الا بعد انتهاء تلك الحرب وتصاد هذه الحركات، ففي عهد الامم المتحده، قدمت عدة مشروعات تتضمن الافعال التي رأى مقدموها هذه المشاريع انها تقع ضمن مفهوم الارهاب الدولي.

كان ابرزها في هذا الخصوص ما تقدمت به مجموعه الدول غير المنحازه عام ١٩٧٣ في اللجنه الخاصه بتعريف الارهاب الدولي مشروعا حددت فيه الافعال بما ياتي:-

١- اعمال العنف والقمع التي تمارسها الانظمه الاستعماريه والعنصريه او الاجنبيه ضد الشعوب التي تناضل من اجل التحرر والحصول على حقها المشروع في تقرير المصير والاستقلال ومن اجل حقوق الانسان وحرياته الاساسيه.

٢- قيام الدول بمساعدة التنظيمات الفاشيه او المرتزقه التي تمارس اعمالها الارهابيه ضد دول اخرى ذات سيادة.

٣- اعمال العنف التي يرتكبها افراد او مجموعات التي من شأنها ان تعرض للخطر حياة الابرياء او تنتهك الحريات الاساسيه دون الاخلال بالحقوق غير القابله للتنازل كالحق في تقرير المصير والاستقلال لكل الشعوب الخاضعه لسيطرة الانظمه الاستعماريه والعنصريه او اية اشكال اخرى من السيطره الاجنبيه او الحق المشروع في الكفاح وبصفة خاصه كفاح حركات التحرر الوطني.

كما حددت اليونان ، في المشروع الذي قدمته في ذات العام ، اولا الافعال التي لاتؤلف ارهابا دوليا ، ثم اعتبر ما عداها من قبيل افعال الارهاب الدولي. وهكذا نص المشروع على الا يمكن ان يعتبر او يفسر كفعل ارهابي الكفاح المستمر والمعترف به والمشروع الذي يخوضه شعب في ارضه مستهدفا تقرير مصيره واستقلاله ، او تحرره من احتلال اجنبي يستغله ويضطهده ويحرمه من

سيادته، او ازالة جميع اشكال التمييز الاجتماعي او العرقي او غيرهما مما يكون هو وضحيته الاولى ، او الدفاع ضد أي شكل من العدوان او الهجوم - سواء كان مباشر او غير مباشر - على ارضه ، او منع أي نشاط تخريبي اجنبي للنيل من سلامة اراضيه وسيادته. ونص المشروع على ان يعد فعلا من افعال الارهاب الدولي أي فعل عنيف اخرله طبيعة جرميه يرتكبه فرد او مجموعه افراد ضد أي شخص او مجموعة اشخاص ابرياء ، بغض النظر عن جنسية الفاعل او الفاعلين ، في اقليم دوله ثالثه بقصد ممارسة ضغط في اي نزاع او بقصد الحصول على مكسب شخصي او اشباع عاطفة ما .

وفي عام ١٩٧٢ ، قدمت الولايات المتحدة الامريكية الى الجمعية العامه للامم المتحدة مشروع اتفاق لمنع افعال الارهاب الدولي المعنيه والمعاقبة عليها ، وقصر المشروع هذه الافعال على القتل والايذاء الجسدي الشديد والاختطاف ، واشترط لاعتبار هذه الافعال ذات اهميه دوليه ان يكون القصد منها الاضرار بدوله او منظمه دوليه او الحصول على تنازلات منها .

وعلى المستوى الاقليمي فقد حددت اتفاقية منظمة الدول الامريكيه لعام ١٩٧١ ، اتفاق منع ومعاقبة افعال الارهاب التي تاخذ شكل جرائم ذات اهميه دوليه ضد الاشخاص وما يتعلق من ابتزاز ، حددت بعض الافعال الاجراميه وعدتها ارهايبه .

كما ان الاتفاقيه الاوربيه لمنع وقمع الارهاب لعام ١٩٧٧ ، قد اوردت طائفة من الجرائم التي تعد من قبيل الاعمال ارهايبه .

واخيرا ، سبق ان ذكرنا ان بعض القانونيين العرب عرف الارهاب الدولي على انه اعتداء على الارواح او الاموال العامه او الخاصه على نحو يخالف القانون الدولي. واتخذ هؤلاء الارهاب الدولي جريمة دولية اساسها خرق القانون الدولي .

وما يمكن استقراءه من مجمل الموضوع يمكن ايجازه باختلاف التحديد للافعال التي تؤلف ارباباً دولياً ، ويمكن ايعاز هذا الامر لنفس الاسباب التي ادت الى العجز في وضع تعريف شامل لمفهوم موضوع الدراسة التي نجد من اهمها مصالح الدول المختلفه والمتضاده .